

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يناير 2017

ملخص تنفيذي

تشتمل موضوعات التقرير لشهر يناير 2017 على ثلاثة تطورات محلية، وإقليمية، ودولية. ويبدأ التقرير بالتطورات الاقتصادية المحلية من حيث تقلبات سعر صرف الدينار الكويتي أمام ثلاث عملات دولية رئيسية: الدولار، واليورو، والاسترليني. حيث فقد الدولار الأمريكي ثلث نقطة أمام الدينار ليصل إلى 305 فلس بحلول نهاية شهر يناير من العام الجاري، وبنسبة انخفاض تقدر بـ 0.3% مقارنة مع بداية الشهر. وقد ساهمت العديد من المتغيرات في هذه التطورات منها توخي المستثمرين الحذر في زيادة المراهنات على العملة الأمريكية قبيل الحصول على مؤشرات جديدة بشأن دعم الاقتصاد الأمريكي، وتوقيت أسعار الفائدة، بالإضافة إلى توقعات المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي فيما يخص معدل التضخم وعلاقته في رفع أسعار الفائدة، وقيام الرئيس الأمريكي الجديد بتعليق على قيام الدول الأخرى بخفض قيمة عملتها.

أما فيما يخص تطورات سعر صرف الدينار مقابل اليورو، فقد ارتفع سعر الصرف مقابل الدينار خلال شهر يناير الجاري إلى 327.24 فلس، أي بنسبة ارتفاع 1.7% مقارنة مع بداية الشهر. وقد ساهمت العديد من الأسباب وراء هذه التوجهات منها ارتفاع معدلات الاستهلاك والانفاق الحكومي، والتطورات الإيجابية في أسواق العمل، واستقرار معدل التضخم، وانتعاش قطاع التشييد والبناء، وارتفاع الاستثمار في الشركات العاملة في وسائل النقل وإنتاج الآلات والمعدات، الأمر الذي حفّز النمو.

وبقدر تعلق الأمر بسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار فقد ارتفع خلال شهر يناير من العام الجاري ليصل 383.52 فلساً، أي بنسبة ارتفاع 1.7% مقارنة مع بداية الشهر. ومن الأسباب وراء هذا الارتفاع التصريحات الرسمية عن إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بسبب انسحاب المملكة المتحدة التدريجي من الاتحاد، وتراجع معدل البطالة بين سبتمبر ونوفمبر من العام الماضي.

وشملت هذه التطورات أيضاً الإشارة إلى الأداء الإيجابي القوي للسوق المالية بدولة الكويت، حيث سجل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في شهر يناير الجاري وصل إلى 18.3%، وكذلك ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 12.4%، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 11.3% خلال نفس الشهر. وقد ارتفعت خلال الأسبوع الأول من شهر يناير الجاري مؤشرات البورصة الثلاث المشار إليها لتصل إلى أعلى مستوى منذ 18 شهر متأثرة بقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بخفض الإنتاج النفطي، وكذلك بسبب عمليات شراء على الأسهم القيادية والتشغيلية.

وتضمنت التطورات المحلية أيضاً الإشارة إلى مذكرة التفاهم بين بنك الكويت المركزي، وأسواق المال بشأن إصدارات السندات والصكوك، حيث وافقت هيئة أسواق المال بأن يبلغ حجم الإصدارات 4 مليار دولار من السندات، و 700 مليون دولار من الصكوك. كما قام بنك الكويت المركزي بطرح سندات بقيمة 175 مليون دينار ولمدة ثلاثة أشهر تنتهي في منتصف إبريل من العام الجاري، وذلك بهدف مساهمة هذه السندات لسدّ عجز الموازنة واستقطاب أموال جديدة بتكلفة أقل. كما وافق البنك المركزي في نهاية يناير من العام الجاري على افتتاح فرع ثاني لمصرف الراجحي السعودي في دولة الكويت، بعد استيفائه للشروط والمطلوبات الواردة في القانون رقم 3 لسنة 2014. علماً بأن هذه الموافقة تعتبر الثانية بعد أن وافق بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2014 على افتتاح فرع ثاني لبنك قطر الوطني في دولة الكويت.

وتتضمن التطورات المحلية أيضاً الإشارة إلى تحقيق بنك الكويت الوطني لأرباح صافية بلغت 295.2 مليون دينار خلال عام 2016 بنسبة نمو بلغت 4.6% مقارنة بعام 2015. كما حقق بنك بوبيان أرباحاً وبنسبة نمو 17%، وبنك الكويت الدولي بنسبة نمو 14%، وبنك الخليج بنسبة نمو 10%، بين عامي 2015 و 2016. وتمت الإشارة، أيضاً، ضمن هذه التطورات المحلية إلى ارتفاع العرض النقدي بالمفهوم الواسع بنسبة 0.14% في شهر نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر مع انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.008%، وارتفاع ودائع العملات الأجنبية بنسبة 2.1% خلال شهر نوفمبر 2016. في حين انخفضت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في نفس الشهر بنسبة 0.1%، وانخفض أيضاً الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال نفس الشهر بنسبة 0.6%، وارتفاع القروض الشخصية بنسبة 0.3%، عن شهر أكتوبر 2016. وشهدت مطالبات البنوك المحلية الإجمالية على البنك المركزي، والمتمثلة بسندات الخزينة العامة، في شهر نوفمبر انخفاضاً عند 3,047 مليون دينار (مع أهمية الإشارة بأن عمليات التورق قد تمت إضافتها إلى البيانات ابتداءً من شهر إبريل 2016). في حين شهدت ودائع الأجل لدى البنك

المركزي انخفاضاً بنسبة 13.9%، مع انخفاض آخر في إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة 0.96% في شهر نوفمبر مقارنةً بـأكتوبر 2016. أما فيما يخص أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي فقد انخفضت بنسبة 2.2% لأجل شهر واحد، وانخفضت بنسبة 4% لأجل ثلاثة أشهر، وانخفضت بنسبة 1.4% على الودائع لستة أشهر، وانخفضت بنسبة 1.4% أيضاً لأجل اثني عشر شهراً في نوفمبر مقارنةً بشهر أكتوبر 2016.

وقد شهد معدل التضخم، كجزء من التطورات المحلية، ارتفاعاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليصل إلى 144.4 في ديسمبر 2016 (2007 = 100). ويعزى هذا الارتفاع أساساً لارتفاع أسعار عدد من مكونات سلة السلع والخدمات: حيث ارتفعت مجموعة المفروشات المنزلية بنسبة 1.83%، والأغذية والمشروبات 0.58%، ومجموعة النقل بنسبة 0.22%، ومجموعة الخدمات الصحية بنسبة 0.08%، ومجموعة خدمات السكن بنسبة 1.97%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.07%، ومجموعة خدمات التعليم بنسبة 0.14%، ومجموعة الخدمات الترفيهية والثقافية بنسبة 0.23%. في حين شهدت المجموعات الأخرى إما انخفاضاً أو استقراراً في الأسعار.

بعد ذلك تم التطرق إلى تطورات الأسعار النفطية خلال شهر يناير من العام الجاري، حيث حققت عقود النفط الأجلة مكاسب أسبوعية جديدة، وذلك بفعل زيادة القناعة بالتزام المنتجين الرئيسيين، السعودية وروسيا، بخفض الإنتاج النفطي بدءاً من أول يناير من العام الجاري. وحققت أسعار النفط الخام الأمريكي أعلى مستوى لها في 18 شهر عند 55.24 دولار، كما ارتفعت عقود برنت تسليم مارس 21 سنت لتغلق عند مستوى 56.82 دولار للبرميل، في بورصة العقود الأجلة في لندن. كما ارتفعت أسعار مزيج برنت لتصل إلى 58.37 دولار للبرميل وهو سعر لم يشهده سعر برنت منذ يوليو 2015.

كما شهدت التطورات النفطية قلقاً من مؤشرات على زيادة الإنتاج الأمريكي بفعل زيادة أنشطة الحفر في الولايات المتحدة، الأمر الذي يسمح بتوقعات ارتفاع إنتاج النفط الصخري. علماً بأن، وكما أشار التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط، المنظمة قد حققت التزاماً تصل نسبته إلى 93% من اتفاق خفض الإنتاج اعتباراً، كما أشرنا، من أول يناير من العام الجاري. حيث انخفض إنتاج دول المنظمة بـ 890 ألف برميل بالمتوسط، وتعتبر كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، ودولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي انخفض بها الإنتاج بمعدل أكبر، في حين زاد في حالة نيجيريا، وليبيا، وإيران. وتتوقع المنظمة حالياً أن ترتفع الإمدادات من خارج دول المنظمة بواقع

120 ألف برميل يومياً خلال العام الجاري انخفاضاً من نمو يبلغ 300 ألف برميل يومياً الشهر الماضي. كما أشار تقرير المنظمة بأن الإنتاج الأمريكي من النفط الخام قد يرتفع إلى أكثر من 7.3 مليون برميل يومياً بنهاية العام الجاري بالمقارنة مع 6.7 مليون برميل يومياً نهاية العام الماضي. كما توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الخاص بشهر يناير من العام الجاري تباطؤ نمو الطلب على النفط خلال هذا العام ليصل إلى 1.3 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 1.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2016، وذلك يعود من وجهة نظر التقرير إلى احتمال مواصلة ارتفاع أسعار النفط الخام بالسوق العالمية.

وتضمن التقرير أيضاً عرضاً لأهم التطورات الاقتصادية العربية والخليجية. وتضمنت هذه التطورات الإشارة أولاً إلى آخر إصدارات الإدارة المركزية للإحصاء لدولة الكويت حول الحسابات القومية لعام 2015. حيث تضمنت عرضاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية والثابتة (2010 = 100) وذلك بطريقتي القيمة المضافة أو الإنتاج، وطريقة الإنفاق، وحصة الفرد من هذا الناتج، ومعدلات نمو الناتج بشقيه النفطي وغير النفطي والإجمالي. وأشارت هذه التقديرات للفترة (2010 – 2015) إلى انخفاض أساسي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 42.5 مليار دينار عام 2011 إلى حوالي 34.3 مليار دينار عام 2015 (رقم أولي) بالأسعار الجارية. أي بخفض بلغت نسبته حوالي 24%، والذي يعزى بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط. أما الانخفاض بالأسعار الثابتة فقد بلغ حوالي 10.4%، من 36.2 مليار دينار عام 2011 إلى حوالي 40 مليار دينار عام 2015، بسبب التغيرات الكمية فقط.

وأشارت هذه التطورات في الحسابات القومية، أيضاً، إلى التوزيعات النسبية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث انخفضت مساهمة القطاع النفطي الاستخراجي من 55.9% عام 2010 إلى 43.3% عام 2015. كما شهدت الأهمية النسبية للوساطة المالية والتأمين (محل اهتمام هدف المركز المالي) ارتفاعاً من 9.3% إلى 10.1% بالأسعار الجارية، وانخفاضاً من 9.3% إلى 8%، بالأسعار الثابتة خلال العامين المذكورين. في حين بلغت مساهمة النقل والتخزين والاتصالات (محل اهتمام هدف المركز التجاري) 7.2% عام 2010، و5.4% عام 2015، بالأسعار الجارية. في حين بلغت مساهمة هذه القطاعات 7.2% و 6.5% تبعاً للعامين المذكورين، بالأسعار الثابتة.

وعند التطرق لمكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق، بالأسعار الجارية لعام 2010، فقد شكّلت الصادرات الأهمية الأولى (66.6%) من إجمالي الإنفاق على الناتج، يليها الإنفاق الاستهلاكي

النهائي (45.9%)، والذي يتكون بدوره من إنفاق عائلي خاص (28.8%)، وإنفاق حكومي (17.1%). أما الإنفاق الاستثماري فيأتي دوره بعد الاستهلاك النهائي وليمثل حوالي (17.6%) من الإنفاق على الناتج، مع تسرب لصالح العالم الخارجي، من خلال الواردات، بنسبة (3.1%) من الناتج. أما توزيعات الإنفاق بالأسعار الجارية لعام 2015 فقد شكل الإنفاق على الصادرات (54.3%)، وعلى الاستهلاك النهائي (65.8%) ثم الإنفاق الاستثماري (25%)، ثم الواردات (كتسرب) 45.1%. مع الاحتفاظ بالأهميات النسبية للإنفاق بالأسعار الثابتة بشكل عام.

وتعرض هذه الحسابات أيضاً تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2011 – 2015. حيث بلغ أقصى معدل نمو عام 2011 (28.5%) وأعلى انخفاض عام 2015 (-25.9%)، ومتوسط معدل نمو خلال هذه الفترة بلغ حوالي (2.5%). أما في حالة الأسعار الثابتة فلم يشهد معدل النمو معدلات سلبية بسبب استبعاد انخفاضات الأسعار النفطية إلا أنها كانت بمستويات أقل حيث بلغ أعلى معدل نمو عام 2011 (9.6%)، وأقل معدل نمو عام 2014 (0.5%)، ومتوسط معدل نمو خلال الفترة المذكورة بلغ (4%).

واهتمت الحسابات أيضاً بعرض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث وصل نصيب الفرد عام 2010 إلى حوالي 9.2 ألف دينار وانخفض إلى حوالي 8.0 ألف دينار، أي بانخفاض حوالي 13%. أما بالأسعار الثابتة فقد وصل هذا النصيب إلى حوالي 9.2 ألف دينار عام 2010، وحوالي 9.4 ألف دينار عام 2015، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 2.1% (قيمة نصيب الفرد عام 2010 بالأسعار الجارية والثابتة واحدة، بفعل أن سنة الأساس هي عام 2010). أما فيما يخص معدلات نمو القطاع النفطي، والقطاعات غير النفطية خلال الفترة 2011 – 2015 بالأسعار الجارية والثابتة. فقد شهد معدل نمو القطاع النفطي انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2013) و(2014) و(2015) بالأسعار الثابتة والجارية. في حين شهد معدل نمو القطاع غير النفطي ارتفاعاً خلال نفس الفترة وفي ظل هذين السعريين.

كما أشارت التقديرات إلى الإدخارات الاجمالية خلال الفترة 2010 – 2015 حيث انخفضت من 14,299 مليون دينار عام 2010 إلى 8,017 مليون دينار عام 2015 (تقدير أولي)، أي بانخفاض بلغت نسبته 43.9%. في حين ارتفع صافي التكوين الرأسمالي من 3,325 مليون دينار إلى 5,738 مليون دينار خلال نفس الفترة، أي بنسبة ارتفاع بلغت 72.5%. وهو الأمر الذي يعكس أهمية الإنفاق الاستثماري كأحد عوامل الطلب الفعال المهمة لإنعاش الاقتصاد.

وأشارت التطورات العربية والخليجية، ثانياً، إلى مؤشرات التنافسية لعام 2016 والتي عرضتها لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بمقر الجمعية الاقتصادية الكويتية، 17 يناير 2017. علماً بأن مؤشرات قياس التنافسية تتكون من 114 مؤشر تقع في ثلاث فئات: المؤشرات الأساسية، والمؤشرات المعززة للكفاءة، والمؤشرات التي تعكس تعقّد الأعمال والابتكار. وأن قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي تقع بين (1 - 7)، وكلما ارتفعت قيمة الرقم كلما تم تفسير ذلك، من وجهة نظر تقرير التنافسية العالمي، على أنه ارتفاعاً في الأداء التنافسي للبلد المعني. وقد احتلت الكويت المرتبة 38 ضمن 138 بلد مشمول بتقرير التنافسية العالمي لعام 2017/2016، وبقية مؤشر بلغت 4.5 علماً بأن مرتبة دولة الكويت كانت عام 2016/2015 هي 34 من مجموع 140 بلد.

وتجسّد أفضل أداء للدولة في فئة المؤشرات الأساسية (المرتبة 36، و برقم 5.4) ثم في المرتبة الثانية، تعزيز الكفاءة (المرتبة 70، و برقم 4.1)، وأخيراً المرتبة الثالثة، تعقّد الأعمال والابتكار (المرتبة 79، و برقم 3.5). وتجسّد أفضل أداء لدولة الكويت، ضمن المؤشرات الأساسية، في البيئة الاقتصادية الكلية (بمرتبة 6، و برقم 6.3). وشملت توصيات لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في مجال تحسين الأداء التنافسي للبيئة الأساسية في أربع فئات من التوصيات: توصيات مرتبة بالجوانب التخطيطية، والجوانب المالية، والجوانب التنفيذية، وجوانب الاستدانة. وقد شملت التوصيات المرتبطة بالفئة الأولى، التخطيطية، على العديد من التوصيات مثل وضوح الرؤيا في مجال دور الدولة في تحمّل المخاطر المرتبطة باستثمارات البنية الأساسية، والاعتماد على النماذج لتحديد الحاجة لاستخدام مشروعات البنية الأساسية مستقبلاً، وأهمية قيام أجهزة الدولة بعداد خطتها بما يتسق مع خطط التنمية. في حين شملت توصيات الفئة المرتبطة بالجوانب الثانية، المالية، على استمرار زخم الإنفاق الرأسمالي، والسعي لتنويع مصادر التمويل من خلال دعم الشراكة بين العام والخاص، وفسح المجال أما المصارف الكويتية للمشاركة في التمويل، ورفع قدرة الموائى، والتركيز على الجدوى الاقتصادية بعيدة المدى لمشروعات البنية الأساسية، وغيرها. في حين ركزت توصيات الفئة الثالثة، الجوانب التنفيذية، على توفير تسهيلات إدارية و ضمانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكد من ربط توفير فرص عمل للعمالة المواطنة من خلال مشروعات البنية الأساسية، ودعم ممارسة الرقابة بهدف محاربة الفساد والمزيد من الشفافية، واختصار الدورة المستندية، وبسيط الإجراءات المرتبطة بالترخيص والعمالة، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، وغيرها من التوصيات.

وتضمنت ثالثاً، التطورات العربية والخليجية، تلخيصاً لأهم ما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2017، فيما يخص بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون. وأشار التقرير إلى التقديرات الخاصة لمعدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لدول المجلس لعام 2016. حيث قدر هذا المعدل للبحرين (2%)، و (2%) للكويت و(2.5%) لعمان، و(1.8%) لقطر، و(1.5%) للسعودية، و(2.3%) للإمارات. في حين أشارت تقديرات النمو لعام 2017 بمعدل نمو أقل في حالة البحرين (1.8%)، وأعلى في حالات: الكويت (2.4%)، و(2.9%) لعمان و(3.6%) لقطر، و(1.6%) للسعودية، و(2.5%) للإمارات. ويعلق التقرير على هذه المعدلات بالقول بأن بلدان مجلس التعاون، كمجموعة، شهدت تباطؤ في نمو الناتج غير النفطي بسبب القطاع النفطي الضعيف، وإجراءات الانضباط المالي المتخذة.

وعند إشارة التقرير للتوازنات الخارجية (الحساب الجاري)، والداخلية (الموازنة العامة)، يوضح أثر انخفاضات أسعار النفط على أرصدة الحسابات الجارية وبشكل جوهري. ويشير إلى أن إجراءات الانضباط المالي المتخذة في أغلب دول المجلس قد ساهمت في استقرار أوضاع هذه الحسابات. أما في حالة التوازنات الداخلية فقد شهدت كافة بلدان المجلس تحولات جذرية في أرصدة الموازنة وبتجاه العجز، واللجوء إلى السحب من الاحتياطي، والاقتراض الداخلي والخارجي للتكيف مع حالة العجز. مع جهود للإصلاح الاقتصادي وما يتضمنه من إجراءات مرتبطة بالسياسة المالية، وعلى رأسها ترشيد الدعم، وبشكل خاص دعم الطاقة، وترشيد الإنفاق، ومحاولة عدم خفض الإنفاق الرأسمالي، بهدف إصلاح أوضاع الموازنة.

كما أشار التقرير إلى تطورات معدل التضخم، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط، وربط العملات بالدولار، في انخفاض أسعار الواردات، ومن ثم انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك. علماً بأن اتجاه معدل التضخم يعتبر في بلدان دول مجلس التعاون، مقارنة ببلدان مصدرة للنفط أخرى، هو الأقل. وعند إشارة التقرير للقطاع المالي فيعتقد أن تأثير انخفاض أسعار النفط على هذا القطاع أصبح واضحاً. حيث شهد معدل نمو الودائع الحكومية تأخراً عن معدل النمو الائتماني، مع تعرض شروط السيولة معبراً عنه بنسبة القروض/ الودائع للضغط عام 2016 خاصة في حالة السعودية. إلا أن التقرير يشير أيضاً إلى تكيف دول المجلس لانخفاض الأسعار وسلامة أوضاعها المالية، على الأقل لحد الآن، خاصة من خلال سلامة قيم نسب كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة. وتطرق التقرير إلى الإصلاحات الجارية بهدف التكيّف مع مرحلة انخفاض أسعار النفط، وأشار إلى قيام دولة الكويت بترشيد أسعار البنزين منذ سبتمبر العام الماضي، وكذلك الإمارات، مع نية عمان بإلغاء دعم الكهرباء

لعدد كبير من المستخدمين بدءاً من يناير 2017. مع إعلان السعودية لخفض كبير في الأجور العامة في سبتمبر الماضي تنفيذاً للعديد من الخطوات الإصلاحية التي تضمنتها خطة الإصلاح المعلنة في يونيو 2016.

ويتطرق التقرير أخيراً إلى الآفاق الاقتصادية مستقبلاً، ويتوقع في هذا الصدد أن ينتعش معدل النمو، ولو بشكل معتدل، ليصل إلى 3.1% في الإقليم عام 2017، وإلى 3.3% عامي 2018 و 2019. مع توقع بارتفاع معدل النمو بالبلدان المصدرة للنفط، ضمن دول الإقليم، بمعدل أقل من البلدان المستوردة للنفط. ورغم توقع التقرير بزيادة معدلات النمو في دول المجلس، خاصة حالة قطر بفعل إنتاج غاز طبيعي جديد، إلا أن سرعة هذا النمو، كما يرى التقرير ستكون أقل من المتوسط في الأجل الطويل.

وعند إشارة التقرير لتحديات السياسات فيؤكد على عدد من التحديات في مجال السياسات الاقتصادية وهي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنوع، وتنمية القطاع الخاص، وتسخير المكاسب الديموغرافية. ويشدد التقرير على أهمية استمرار (مصادقية) التوجهات الحالية في مجال الإصلاح الاقتصادي وما تتضمنه من توسيع القاعدة الضريبية وإصلاح المالية العامة باعتبارها شرطاً أساسياً للمحافظة على التصنيف الائتماني الحالي. مع ملاحظة التقرير إلى أن هناك حاجة ملحة لتعزيز جهود مصادر الدخل، رغم وجود بعض التطور خاصة في حالي البحرين والإمارات. مع إشارة خاصة لأهمية تعزيز الملكية الخاصة للأنشطة غير النفطية في مجال التنوع. ويركز التقرير على أهمية تنمية القطاع الخاص والذي يتصف بالديناميكية، وأهمية الحاجة لتحسين بيئة الأعمال، ومحاربة الفساد، وخفض الاستبعاد المالي، خاصة في حالة الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المشاركة في أسواق العمل ورفع الإنتاجية، ورفع درجة الانفتاح في التجارة الخارجية، وتعزيز الاستقرار السياسي. أما فيما يخص المكاسب الديموغرافية فأشار التقرير إلى أهمية الانتفاع من هذه المكاسب والمتجسدة في العمالة الشابة ضمن قوة العمل وذلك من خلال التخفيف من جمود أسواق العمل، وخفض الحوافز للعمل بالقطاع العام، وتحسين المهارات بين الشباب، وتعزيز تنوع مصادر الدخل.

وأخيراً تطرق التقرير إلى التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الأوروبية. ويقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي يقدر بـ 1.9% في الربع الرابع من عام 2016، مقارنة بـ 3.5% بالربع الثالث. أما فيما يخص معدل التضخم فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المناطق

الحضرية بـ 0.03% في ديسمبر 2016 على الأساس الموسمي المعدل، وتعزى الزيادة المتواضعة إلى الرقم القياسي للمساكن، والجازولين، أساساً. في حين ارتفع معدل التضخم بشكل معتدل ليصل 4.8% في يناير 2017. وتركزت مكاسب العمالة بشكل أساسي في تجارة التجزئة، والتشييد، والأنشطة المالية. ووصل عدد العاطلين عن العمل في شهر يناير من نفس العام إلى 7.6 مليون متركزاً أساساً في بطالة المراهقين (15%) تليها بطالة السود (7.7%) مع تركيز أطول فترة للبطالة في فئة أقل من 5 أسابيع 2.4 مليون.

أما فيما يخص الكتلة الأوروبية فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً بـ 0.5% في المنطقة الأوروبية (EA19)، و0.6% في المجموعة الأوروبية (EU28) خلال الربع الرابع من العام 2016. مع توقع أن يصل معدل التضخم في يناير 2017 إلى 1.8% وبارتفاع 1.1% عن شهر ديسمبر 2016. حيث تعتبر أسعار الطاقة هي المسؤول الرئيسي عن هذا المعدل ثم الأغذية والمشروبات الكحولية، والتبغ، ثم الخدمات، ثم السلع الصناعية ما عدا الطاقة. أما فيما يخص معدل البطالة المعدل موسمياً فقد وصل في المنطقة الأوروبية إلى حوالي 9.6% في ديسمبر 2016. أما في المجموعة الأوروبية فقد وصل إلى 8.2% في نفس الفترة. وقد تم تقدير عدد العاطلين عن العمل بحوالي (20.065) مليون في المجموعة الأوروبية منها (15.571) مليون في المنطقة الأوروبية، وذلك في ديسمبر 2016، مع انخفاض عدد العاطلين مقارنة بنوفمبر من نفس العام بـ 159 ألف في المجموعة الأوروبية و بـ 121 ألف في المنطقة الأوروبية.